الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.816

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr :.General
31 March 2008
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الأربعون

محضر موجز للجلسة ٨١٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة شيمونفيتش

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الأولي والثاني الدوريين للمملكة العربية السعودية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

08-23200 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الأولي والثاني الدوريين للمملكة العربية السعودية (تابع) (CEDAW/C/SAU/2 و CEDAW/C/SAU/Q/2 و Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس وفد المملكة العربية السعودية إلى مائدة اللجنة.

المادتان ٥ و ٦ (تابع)

٢ - **د. الأنصاري** (المملكة العربية السعودية): قالت إنه ليس هناك، كما قيل في الجلسة الصباحية، ولاية للرجال على النساء. للمرأة البالغة الحق في أن تقرر أن يُجرى لها إجراء طبي، بما في ذلك الجراحة؛ وليس هناك حاجة إلى موافقة زوجها إلا في المسائل المتصلة بالإنجاب والعقم. وللمرأة الحق أيضا في استدعاء سيارة إسعاف ومنح الإذن باتخاذ إجراء طبي لأطفالها.

٣ - **السيد الشامخ** (المملكة العربية السعودية): قال إن الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان تعالج وفقا للمادة ٥ من النظام الأساسي للحكم وتنظر فيها السلطات على النحو الواجب. وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد مشروع قانون للمنظمات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وعليه سوف يتم إنشاء سلطة مستقلة لتوفير الإطار التشغيلي للمنظمات غير الحكومية.

المواد ٧ إلى ٩

٤ - **السيدة زو كسياوقياو**: طلبت مزيدا من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وعن التقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية؛ ومن المثير للاهتمام معرفة إذا كانت الحكومة تنظر في إمكانية اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير معلومات وبيانات إضافية عن الخطوات المتخذة لتعزيز فرص العمل للمرأة.

٥ - **السيدة بيلميهوب – زرداني**: قالت إن ردود الوفد تعكس التزام الحكومة القوي بتحقيق المساواة بين الجنسين. وأعربت عن الأمل في أن التقارير القادمة ستبين مشاركة متزايدة من جانب المرأة في الهيئات السياسية والعامة، بما في ذلك القضاء.

٦ - **السيدة نويباور**: قالت إن اللجنة قد تلقت معلومات تفيد بأنه تم ثني المرأة عن المشاركة في الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤. وعليه، من المثير للاهتمام معرفة الخطوات التي تتخذها الحكومة للتغلب على العقبات التي تواجه النساء اللاتي يرغبن في ترشيح أنفسهن في الانتخابات. وتساءلت أيضا عما تفعله الحكومة لتغيير المواقف الثقافية الضارة. وينبغي عدم منح المرأة مجرد الحق في التعبير عن رأيها، بل أيضا الحق في صنع القرارات، وينبغي تشجيعها على المشاركة في السياسة والدبلوماسية الدولية.

٧ - **السيد الحسين** (المملكة العربية السعودية): قال إن التقرير يظهر أنه تم إحراز تقدم، وأن المملكة العربية السعودية تتخذ خطوات لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات، وتغيير المواقف الثقافية الضارة.

٨ - **د. العصيمي** (المملكة العربية السعودية): طمأنت اللجنة وقالت إن المرأة سوف تلعب بصورة تدريجية دورا أكبر في الحياة السياسية والعامة وفي المنظمات الدولية.

٩ - **السيدة اليوسف** (المملكة العربية السعودية): قالت إن المرأة تمكنت من زيادة مشاركتها في الرابطات الأكاديمية والطبية، وفي سوق العمل. وقد أعلنت وزارة الخارجية عن نيتها تعيين سفيرات.

١٠ - **السيد الحسين** (المملكة العربية السعودية): قال إن المرأة بدأت تلعب دورا أكبر في عملية صنع القرارات، ولكنه من الصعب تغيير العادات والتقاليد.

١١ - **السيدة الزهراني** (المملكة العربية السعودية): قالت إن عملية تغيير التقاليد مهمة شاقة في بلد كبير ومتنوع مثل هذا البلد. غير أن وزارة الشؤون الاجتماعية أحرزت تقدما كبيرا في تغيير المواقف داخل المجتمعات والأسر في المناطق الحضرية والريفية. وتلعب الرابطات الخيرية والمجتمع المدني دورا في تمكين المرأة لكي يكون لها فهم أفضل لحقوقها وواجباتها داخل وحدة الأسرة.

١٢ - **السيدة الطويان** (المملكة العربية السعودية): قالت إنه من الصعب بصفة خاصة تغيير المواقف في المجتمعات النائية والمنعزلة، وقد أبدت بعض هذه المجتمعات مقاومة فيما يتعلق بفتح مدارس للبنات.

١٣ - **السيد الحسين** (المملكة العربية السعودية): قال إن الحكومة تتخذ خطوات لإقناع الشعب بضرورة إحداث تغييرات من خلال توجيه الانتباه إلى أثر هذه التغييرات على حياتهم.

١٤ - **السيد عطار** (المملكة العربية السعودية): قال، في معرض إشارته إلى دور المرأة في القطاع الخاص، إن في الإسلام مبدأ أساسيا يتمثل في أن تكون المرأة مستقلة ماليا، ولا يجوز للرجل أن يتدخل في شؤونها المالية. ويتزايد عدد النساء العاملات في القطاع الخاص، وفي بعض مجالس الإدارة أعضاء من النساء.

١٥ - **الرئيسة:** قالت إن أعضاء الوفد وجهوا الانتباه إلى العلاقات الوثيقة بين التعليم وقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والعامة. ومن الأهمية بمكان إحداث تغيير سريع من أجل التأكد من أن المرأة تتولى مناصب صنع القرارات. وينبغي أن تستشهد الحكومة بالفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية وبالتوصية العامة رقم ٢٥ عن التدابير الاستثنائية المؤقتة كأساس لاتخاذ خطوات من شأنها أن تعجل المساواة الفعلية وأن تفرض حصصا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة.

١٦ - **السيد فلينتيرمان:** سأل إذا كانت المرأة السعودية، في حالة تزوجها من رجل أجنبي أو من رجل سعودي غيّر فيما بعد جنسيته تستطيع أن تحتفظ بجنسيتها الأصلية حتى إذا اكتسبت جنسية زوجها. وإذا كان الأمر كذلك، فربما تسحب الحكومة تحفظها على الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية.

١٧ - **السيد الصفيان** (المملكة العربية السعودية): قال إن القانون المحلي لا يسمح بالاحتفاظ بجنسيتين، وعليه فإن المرأة السعودية إذا تزوجت من رجل أجنبي فهي مرغمة على أن تتخلى عن جنسيتها إذا أخذت جنسيته. وقد تم التحفظ على الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية من أجل منع الأطفال السعوديين من اكتساب جنسيتين، وهو أمر كما يعرف الجميع يمكن أن يخلق مشاكل. والطفل من امرأة سعودية إذا قرر أخذ جنسية الزوج فإنه يستطيع مع ذلك أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية السعودية فيما بعد.

المواد ١٠ إلى ١٤

١٨ - **السيدة زو كسياوقياو:** استفسرت عن سبب ارتفاع معدل الأمية في المناطق الريفية في المملكة العربية السعودية، وإذا كانت الأمية تشمل كلا من النساء السعوديات وغير السعوديات، فما هي التدابير التي يتم اتخاذها لتحسين هذه الحالة. وفي الجلسة الصباحية، ذكر الوفد أنه تم إنشاء مراكز تعليم متنقلة للبالغين في المناطق الريفية. وسألت إذا كان قد تم تخصيص أية أموال من أجل التصدي للأمية وتوفير تعليم أفضل للنساء.

١٩ - وأضافت أنه بلغ إلى علم اللجنة أنه لا يحق للمرأة غير السعودية وأطفالها الحصول على إقامة رسمية، وعليه فإنهم محرومون من التعليم. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع وتساءلت إذا كان قد تم اتخاذ أية تدابير استثنائية أو تم اعتماد أية سياسات من أجل معالجة هذه المشكلة.

٢٠ - **السيد الضحيان** (المملكة العربية السعودية): قال إنه يحق للمقيمين غير السعوديين، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، الحصول على جميع الخدمات، بما في ذلك التعليم. وقد سبق للمملكة أن اتخذت خطوات للتصدي لمعدل الأمية العالي بين النساء. وكما جاء في الردود على قائمة القضايا (CEDAW/C/SAU/Q/2/Add.1)، عدد مدارس البالغين التعليمية للنساء أكثر من تلك المدارس الخاصة بالرجال. وتحرص مراكز التعليم المتنقلة على أن تحصل النساء وحتى تلك النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية على التعليم.

٢١ - **د. جمجوم** (المملكة العربية السعودية): قالت إن التعليم إلزامي لجميع الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٦ و ١٥ سنة. بيد أن الأمية بين البالغين مشكلة. وبما أنه تم إدخال التعليم العام للبنات بعد ٣٠ سنة من دخوله للبنين، فإن بعض النساء السعوديات لم يذهبن قط إلى المدارس. وتركز الحكومة في الوقت الراهن على هؤلاء النساء.

٢٢ - **السيد الصفيان** (المملكة العربية السعودية): قال إن المرأة السعودية التي ترغب في التزوج من أجنبي يجب أن تطلب الإذن من وزارة الداخلية. وجنسية أي أطفال من هذا الزواج هي جنسية الأب. وعندما يبلغ الأطفال سن الرشد، تعطى للأم بطاقة للتأكد من أنها تحصل على نفس المعاملة التي تحصل عليها النساء السعوديات الأخريات. ويتمتع الزوج الأجنبي ببعض الامتيازات نظرا لأنه متزوج من امرأة سعودية.

٢٣ - **السيد المجاجي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه إذا تم منح امرأة غير سعودية إقامة فإنه يحق لأطفالها أيضا الحصول على إقامة.

٢٤ - **السيدة جبر**: قالت إنها ترحب بازدياد استقلال المرأة ماليا، غير أنها تود أن تعرف إذا كانت نساء الأعمال السعوديات لا يزلن بحاجة إلى أن يمثلهن وكيل. وفي معرض إشارتها إلى أن عددا قليلا جدا من النساء يعملن في مناصب عليا في الحكومة، تساءلت إذا كانت الدولة الطرف تنظر في تطبيق نظام الحصص.

٢٥ - وأضافت أنه مطلوب من المنشآت التي تعمل فيها أكثر من ٥٠ موظفة أن تكون لديها مرافق لرعاية الأطفال. وتريد أن تعرف إذا كان الأمر كذلك في المملكة العربية السعودية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن العمل بمثل هذا النظام سيكون نموذجا تتبعه بلدان أخرى.

٢٦ - ورحبت بازدياد فرص حصول النساء على التعليم بين النساء، ولكنها حذرت من أن قدرة الشخص على إيجاد عمل مرتبط مباشرة في كثير من الأحيان بالاختصاص الذي اختاره أو الذي اختارته. وعليه من الأهمية بمكان أن تتخصص المرأة السعودية في الميادين التي تسمح لها بالدخول في سوق العمل.

٢٧ - وأخيرا قالت إنه يتعين على الوفد أن يوضح إذا كان يحق للنساء العاملات في القطاعين العام والخاص الحصول على نفس استحقاقات الأمومة، وإذا كان لزوج وأطفال المرأة المتوفاة التي تتقاضى معاشا تقاعديا نفس الحقوق التي تتمتع بها الزوجة والأطفال لرجل متوفى يحصل على معاش تقاعدي.

٢٨ - **السيدة باتين**: تساءلت عما تفعله الدولة صاحبة التقرير من أجل زيادة مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل والتأكد من إمكانية شغلها جميع الوظائف، لا مجرد وظائف

في القطاعات التقليدية. ورحبت بجهود الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما إلغاء المادة ١٦٠ من قانون العمل، التي تحظر على النساء والرجال العمل معا. غير أنها تساءلت إذا كانت الحكومة قد قامت بأي حملات توعية من أجل تحسين تنفيذ هذه التدابير.

٢٩ - وحثت المتكلمة الدولة صاحبة التقرير على التأكد من أن التقرير القادم سيشمل مزيدا من المعلومات عن هذه المسائل مثل مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص، والتفاوت في الأجور بين النساء والرجال، والتحرش الجنسي في أماكن العمل.

٣٠ - وأخيرا، دعت الدولة صاحبة التقرير إلى إعادة النظر في قانون العمل الجديد وإدراج مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة.

٣١ - **السيدة اليوسف** (المملكة العربية السعودية): قالت إن الحكومة أجرت في الآونة الأخيرة دراسة عن العقبات التي تواجه المرأة في مكان العمل. وقد تم إزالة هذه العقبات الآن.

٣٢ - وأضافت أنه يجب على المنشآت التي تعمل فيها أكثر من ٥٠ موظفة أن توفر، بموجب القانون، مرافق لرعاية الأطفال. ومن أجل زيادة عدد النساء في وظائف القطاع الخاص، تضغط الحكومة على الشركات من أجل توفير مرافق لرعاية الأطفال لموظفاتها. وقد أجرى الملك حوارا صريحا مع مجموعة من النساء المهتمات بهذا الأمر، وقدم بعد هذا الحوار عددا من الحلول.

٣٣ - **السيد الدهان** (المملكة العربية السعودية): قال إن قانون العمل لا يميز بين النساء والرجال فيما يتعلق بالإجازات السنوية. غير أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة وضع بأجر كامل لمدة ٤٠ يوما كحد أدنى.

٣٤ - وبعد الإشارة إلى أن الأرقام المقدمة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة لا تشمل العمل غير الرسمي، وهو أمر منتشر في المملكة العربية السعودية، ذكر عددا من الصكوك القانونية التي تم اعتمادها من أجل زيادة فرص عمل المرأة في القطاعين العام والخاص.

٣٥ - وأضاف أن مبادرات الحكومة تشمل معاهد التدريب التقني للنساء، وصندوق التنمية البشرية الذي يستخدم من أجل توفير فرص تدريبية. ويعمل أيضا القطاع الخاص والمجتمع المدني على تعزيز مهارات النساء. وأخيرا، تم الشروع في عدد من البرامج في مجالات مثل العمل غير المتفرغ، والعمل خارج أماكن العمل.

٣٦ - **السيدة الطويان** (المملكة العربية السعودية): قالت إن للمستفيدين من معاش المتقاعد المتوفى نفس الحقوق، بغض النظر عن جنس المتقاعد، ويتقضون المعاش التقاعدي المتراكم. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنهم يستطيعون أن يتقدموا بشكوى أمام لجنة تظلمات.

٣٧ - يحق للمرأة العاملة في القطاع العام الحصول على إجازة أمومة مدتها ستة أسابيع بموجب شهادة طبية تقدمها. ويحق للمرأة العاملة في القطاع الخاص الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل.

٣٨ - **السيدة السيف** (المملكة العربية السعودية): قالت إن الحكومة تدرس العلاقة بين التعليم والوظائف. ومن أجل تحسين فرص دخول المرأة سوق العمل، يتم بذل الجهود لتوظيفها وفقا لتخصصها. كما أنه يتم إنشاء جامعات جديدة، ومجالات اختصاص جديدة. وأخيرا، تمكّن مراكز الحوار الوطني جميع قطاعات المجتمع من مناقشة المسائل التي تعاني منها المرأة.

٣٩ - **السيدة كوكير - أبيا**: قالت إنه من باب التمييز ألا تستطيع المرأة السعودية أن تعطي جنسيتها لطفلها،

وسألت إذا كان يحق لغير السعوديين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الحصول على نفس الرعاية الصحية التي يحصل عليها المواطنون، بما في ذلك الحصول مجانا على العقاقير المضادة لفيروس النسخ العكسي.

٤٠ - **السيدة بيمننتيل**: استفسرت عن توزيع وسائل منع الحمل، لا سيما للنساء الفقيرات والريفيات. وسألت إذا كان يتم احترام خصوصيات المرأة وإذا كان يتم توفير التثقيف الجنسي إلى الشباب والشابات. وطلبت معلومات عن الحالات التي يسمح فيها بالإجهاض، فضلا عن العدد المقدر لحالات الإجهاض السرية وغير الآمنة، وعلاقتها بالوفيات بين الأمهات.

٤١ - **السيد دايريام** (المقررة): طلبت مزيدا من المعلومات عن نوعية الرعاية الصحية المتاحة للمرأة خلال حياتها كلها. وقد ركز التقرير على الصحة الإنجابية وصحة الأمومة. وينبغي تقديم معلومات عن مرض السكر وأمراض القلب، وغير ذلك من الأمراض التي تصيب كلا من الرجل والمرأة، وعوامل الخطر المختلفة لكل منهما، ومعدلات التقدم، والعلاج المتاح. وسألت إذا كان لدى مستشفى الملك فيصل الاختصاصي ومركز الأبحاث القدرة على القيام بأبحاث عن هذه الأمراض وغيرها، لا سيما تلك الأمراض التي تصيب المرأة. وحثت الوفد على الرجوع إلى التوصية العامة رقم ٢٤ عن المرأة والصحة للاسترشاد بها في هذا المجال.

٤٢ - وعلى الرغم من أنه ليس هناك أساس قانوني يشترط الحصول على إذن الزوج من أجل القيام بإجراء طبي، إلا أن الممارسة المتبعة في المستشفيات غير ذلك في كثير من الأحيان، وتساءلت إذا كانت هناك أية آلية للرصد. ولا يكفي أن تكون المرأة المريضة وحدها على علم بحقوقها بل على موظفي المستشفيات أيضا أن يكونوا على علم بذلك. وسألت إذا كان هناك أي إجراء يتم اتخاذه ضد سلطات المستشفيات أو العاملين فيها الذين يشترطون الحصول على هذا الإذن.

٤٣ - ومن الأمور الغامضة في التقرير أنه يشير في أماكن مختلفة إلى ''الحقوق المتبادلة'' و ''علاقة التكامل'' في الأدوار، و ''نفس الحقوق'' للنساء والرجال. وأوصت المتحدثة بإجراء حوار وتشاور على سبيل الاستعجال حول مفهوم المساواة ومعناه من أجل توفير أساس لجميع القوانين والسياسات والخدمات الولادة.

٤٤ - **د. المنيف** (المملكة العربية السعودية): قالت إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مشكلة رئيسية في المملكة، وإن معظم الحالات تتعلق بغير السعوديين. ويقدم الأطباء المتخصصون في مراكز رقابة الأمراض العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي لجميع الذين يحتاجون إليه، سواء من المواطنين أو غير المواطنين.

٤٥ - **د. الأنصاري** (المملكة العربية السعودية): قالت إنه يتم توزيع وسائل منع الحمل بتكاليف مخفضة ويقوم العاملون في مجال الرعاية الصحية في كل من المناطق الحضرية والريفية بإسداء المشورة. وإن النسبة المئوية للنساء اللاتي يقدمن الرعاية الصحية في المناطق الريفية تعادل نسبة نظرائهن من الرجال. وهكذا فإن للمريضات القدرة على الذهاب إلى طبيبات إذا رغبن في ذلك.

٤٦ - وأضافت أن التثقيف الجنسي لا يشكل بعدُ جزءا من المناهج الدراسية، على الرغم من أنه يتم تدريس المعلومات المتعلقة بالبيولوجيا وتركيبة جسم الإنسان في صفوف العلوم والبيولوجيا، وربما تقدم بعض المدارس الخاصة التثقيف الجنسي.

٤٧ - ووفقا لإحدى الفتاوى، الإجهاض مسموح به للنساء اللاتي لم يمر على حملهن أكثر من ستة أسابيع، ويحتجن إلى الإجهاض. وبعد مرور ستة أسابيع لا يسمح

بالإجهاض إلا في الحالات التي تكون فيها حياة الأم في خطر. فحق الجنين في الحياة مكفول.

٤٨ - وقالت إنه تم إجراء دراسات استقصائية كثيرة عن أنماط الاعتلال وانتشار مختلف الأمراض، بما في ذلك مرض السكر وأمراض القلب. وليست هناك أبحاث كافية حول مسألة نوعية الرعاية الصحية، ولكن الدراسات القليلة المتاحة لم تجد فرقا إحصائيا في نوعية الحياة أو الرعاية المقدمة إلى النساء والرجال.

٤٩ - وفي مجال الرعاية الصحية، تم التأكيد في السابق على توفير أحدث الوسائل في مجال التشخيص والإدارة، غير أنه تم في الآونة الأخيرة التركيز على الأبحاث الطبية، ويتم اعتماد ميزانيات سخية لهذا الغرض في معظم الجامعات.

٥٠ - سوف يتم معالجة مسألة حق المرأة في الموافقة على الإجراءات الطبية في سياق التأكيد الجديد على رصد نوعية الرعاية الصحية وسلامة المرضى. والوثائق ذات الصلة متاحة في موقع المجلس السعودي للاختصاصات الصحية على شبكة الإنترنت، وهذا المجلس مسؤول عن تسجيل العاملين المحترفين في مجال الرعاية الصحية. وسوف يكون جميع الخريجين الجدد من المدارس الطبية ومدارس التمريض على علم بمسألة الموافقة، وينبغي الإبلاغ عن أي حالات تُطلب فيها الموافقة غير الضرورية وسوف تعتبر خطأ طبيا، وهذا مجال سوف يتلقى عناية أكبر.

٥١ - **السيدة أروشا - دومينغيز**: قالت إنها تود أن تعرف المزيد، لا فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية فقط، بل أيضا فيما يتعلق بأسباب اعتلال المرأة والوفيات بصفة عامة. وهي مهتمة بصفة خاصة ببرامج الوقاية والعلاج من الإصابة بسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي. وأعربت عن انطباع جيد فيما يتعلق بمعدل الوفيات المنخفض بين الأمهات، وتود أن يتم إجراء مقارنة بين البيانات المتعلقة بالنساء السعوديات وغير السعوديات.

٥٢ - وقالت إن المملكة العربية السعودية لم تتحفّظ على المادة ١٦ من الاتفاقية، غير أنها تتساءل إذا كانت المرأة السعودية تتزوج دون أن تطلع على برامج تنظيم الأسرة ذلك أن التقرير يشير إلى أن معظم النساء اللاتي يلدن في المستشفيات يتلقين إرشادات بهذا الشأن أثناء زياراتهن في فترة ما بعد الولادة.

٥٣ - وسألت إذا كانت قد اتُخذت تدابير لرصد منتجات الدم، وإذا تم إجراء دراسات عن أسباب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومما يثير الذعر أن ٣١,٤ في المائة من النساء المصابات بهذا المرض قد أصبن به من جراء نقل الدم، وأن ٢٥ في المائة من النساء المصابات لا يعرفن كيف أصبن به.

٥٤ - **السيدة آرا بيغوم**: سألت إذا كان قد تم إجراء أي دراسة عن أثر مشروع الرائدة الريفية الذي بوشر به في عام ٢٠٠٠. واستفسرت عن عدد النساء اللاتي استفدن من المشروع، وإذا كان المشروع قد غطى جميع المناطق الريفية. وقالت يجب أن يكون هناك جدول زمني للقضاء على الأمية، لا سيما بين الريفيات. وطلبت معلومات عن أي مبادرات تقوم بها الحكومة في مجال توظيف المرأة في المناطق الريفية، لا سيما في القطاع العام، وتساءلت إذا كانت المدارس الابتدائية تلجأ إلى استخدام الحصص بالنسبة للفتيات الريفيات.

٥٥ - وسألت إذا كانت هناك تسهيلات ائتمانية متاحة في المناطق الريفية، وإذا كانت المرأة تستطيع الحصول على الائتمانات، والقروض، والإعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة. وأخيرا، أعربت عن أسفها لأن التقرير لا يتضمن معلومات عن الخدمات الاجتماعية للمسنات، والمعوقات.

٥٦ - **السيدة تان:** طلبت مزيدا من التفاصيل عن الخدمات التي يقدمها مشروع الرائدة الريفية. وقالت إنها تود أيضا أن تعرف تلك الهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المشروع وكم عدد الأعضاء الذين يقومون في كل هيئة بتقديم المساعدة للمجتمع الريفي.

٥٧ - واستفسرت أيضا عن حق المرأة في امتلاك الأرض في المناطق الريفية؛ ويتعين على الوفد أن يوضح إذا كانت للمرأة حقوق متساوية، وإذا كان يُسمح لها بالميراث وإدارة الأرض على نفس الأسس التي يتمتع بها الرجل. وإذا لم تكن هناك بيانات متوفرة موزعة بحسب الجنس فيما يتعلق بملكية الأرض في المناطق الريفية، فربما يمكن توفير هذه البيانات في التقرير القادم.

٥٨ - وتساءلت عن السبب الذي من أجله تحصل المرأة على نسبة أقل من الإعانات المالية التي يقدمها المصرف الزراعي السعودي إلى كل من النساء والرجال. وتساءلت إذا كانت المرأة على علم بالمعايير التي تؤهلها للحصول عليها وإذا كانت تعرف كيف تطبقها.

٥٩ - وقالت إنها تريد الحصول على بيانات عن تقسيم العمالة في الأسر المعيشية الريفية، وعدد النساء في مختلف الأنشطة المدرة للدخل. وإذا كان هناك توزيع للعمالة بحسب الجنس، فإنها تريد أن تعرف ما الذي يتم عمله من أجل تشجيع المرأة على القيام بأنشطة مدرة للدخل.

٦٠ - **د. المنيف** (المملكة العربية السعودية): قالت إن الأرقام المتعلقة بحالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الواردة في التقرير هي أرقام تراكمية. فمرض الإيدز ظهر لأول مرة في بلدها في عام ١٩٨٣، وإن الحالات الناجمة عن نقل الدم تعود كلها إلى أوائل الثمانينات، أي قبل استحداث الفحص العام لمنتجات الدم. ولم تظهر أية حالات جديدة ناجمة عن نقل الدم منذ عام ١٩٨٥. وإن النسبة العالية للمرضى الذين يدّعون بعدم معرفتهم للطريقة التي أصيبوا بها بالمرض يعكس حقيقة مفادها أن أشخاصا كثيرين لا يودون الاعتراف بأن لهم علاقات خارج الزواج.

٦١ - وفيما يتعلق بالوقاية من المرض، معدل تحصين الأطفال في المملكة العربية السعودية عال جدا لأنه لا يتم إصدار شهادات الميلاد إلا بعد إجراء جميع اللقاحات الإلزامية الأساسية. وهكذا فإنه يتم تحصين ما يقرب من ٩٩ في المائة من الأطفال في السنة الأولى من حياتهم. وهناك أيضا فحص عام لأمراض النساء السائدة، بما في ذلك السكر، وسرطان الثدي، وقد تم القيام بحملة توعية رئيسية برعاية القطاع الخاص لأخذ صور الثدي الشعاعية وإجراء الاختبارات الأولية، بما في ذلك في المناطق الريفية.

٦٢ - **د. العصيمي** (المملكة العربية السعودية): قالت إن حكومتها قد وقعت على إعلان ألما آتا المتعلق بالرعاية الصحية الأولية، وتقدم الخدمات الصحية بما في ذلك الرعاية في فترة ما قبل الولادة وبعدها، والتحصين، والتثقيف الصحي، وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية. وهناك أيضا مراكز لمعالجة أمراض السكر وارتفاع ضغط الدم والسرطان. ويقدم الأطباء والممرضات معلومات عن وسائل منع الحمل في العيادات ومراكز الرعاية الصحية الأولية.

٦٣ - **د. الأنصاري** (المملكة العربية السعودية): قالت إن حكومتها تعمل على جمع معلومات عن صحة المرأة على الصعيدين الوطني والمحلي، وسوف يتم إدراج هذه الإحصاءات في تقريرها القادم. وتتم ولادة معظم النساء في المستشفيات أو العيادات أو في المنزل بحضور قابلة؛ وترى أن معدل الوفيات بين الرضع والأمهات متطابقة على الأرجح بالنسبة للمجموعتين، غير أن إجراء دراسة بهذا الشأن قد تكون مفيدة. وتتلقى المرأة التي تستعد للزواج معلومات عن تنظيم الأسرة إذا طلبت ذلك، غير أنه لا يتم تقديم هذه

المعلومات بصورة طوعية حتى تتم ولادة أول طفل لأن الحكومة تسعى إلى زيادة معدل الولادات في البلد.

المواد ١٥ إلى ١٦

٦٤ - **السيدة الباهوث** (المملكة العربية السعودية): قالت إنه لا يتم تقديم القروض في المناطق الريفية إلا إلى الرجال، لأنهم المعيلون الأوليون. والمرأة عادة ربّة بيت. وقد قامت رابطة خيرية بمشروع الرائدة الريفية، ويعمل هذا المشروع في إطار وزارة الشؤون الاجتماعية. ويقوم هذا المشروع بتدريب النساء على أن يكنّ همزة وصل بين الريفيات والحكومة؛ وتقدم هؤلاء النساء معلومات إلى القطاع العام والخاص عن مسائل مثل القروض المصرفية بدون فوائد، والخيارات الائتمانية عن طريق المصارف الزراعية والعقارية، وأنواع المساعدة المتاحة للمسنات والمعوقات والفقيرات. وتتلقى النساء الأخريات نفس الخدمات بغض النظر عن كونهن يعشن في المناطق الريفية أو الحضرية. وتقدم مصارف القطاع الخاص إلى المرأة الريفية القروض، كما أن كثيرا من المنح الحكومية والقروض المصرفية بدون فوائد متاحة، بما في ذلك للمشاريع الصغرى التي تقوم بها المرأة داخل البيت وخارجه.

٦٥ - **السيدة هالبيرين - كاداري**: أشارت إلى أنه على الرغم من أن الوفد أصر على أنه ليس هناك أساس قانوني لولاية الرجل، إلا أن في حوزتها مرسوما ملكيا ينص على أنه على الرغم من أنه يجب على كل مواطن من الرجال عمره ١٥ سنة فما فوق أن يحمل بطاقة هوية، إلا أن هذا الأمر اختياري بالنسبة للمرأة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المرأة إلى موافقة ولي أمرها من أجل تقديم طلب للحصول على بطاقة هوية. كما أنها وجدت في موقع وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت بيانا ينص على أن المرأة بحاجة إلى موافقة ولي أمرها من أجل أن تطلب إذن سفر. وينبغي الإشارة إلى أن الحق في الحصول على بطاقة هوية والحق في حرية الحركة عنصران أساسيان من عناصر المساواة أمام القانون.

٦٦ - وأضافت أن كثيرا من أرباب العمل على ما يبدو لا علم لهم بأن قانون العمل لا يميز ضد المرأة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على وظيفة؛ وتوجهت بسؤال حول ما يتم عمله لمعالجة هذه المشكلة.

٦٧ - وأضافت أنه ليست هناك على حد علمها قاضيات في البلد. وعلى الرغم من أن أول امرأة حصلت على ليسانس حقوق تخرجت عام ٢٠٠٧، فإنه من المحظور على النساء المحاميات أن يمارسن مهنتهن. وإذا كان الأمر كذلك، فإنها تود أن تعرف إذا كان يحق للمرأة أن تمثّل امرأة أخرى بصفة أو بأخرى في محاكم الأسرة.

٦٨ - وردا على قائمة القضايا، ذكرت الحكومة أن الزواج والطلاق يخضعان للشريعة الإسلامية، التي لا تخضع لأي تفسير. وهي تتفهم هذا الوضع لأن بلدها إسرائيل يخضع أيضا للقانون الديني؛ غير أنها فهمت من التقرير أن التغيير ممكن في إطار الشريعة. وبالإضافة إلى ذلك، قرأت أن مفتي الديار في عام ٢٠٠٥ قال إن الزواج القسري يتنافى مع الشريعة، وإن الحكومة ذكرت أنه يحق للمرأة التي ترغم على الزواج يحق لها أن تنهيه.

٦٩ - وربما يكون من المفيد أيضا معرفة إذا كانت الحكومة تشجع إجراء تغييرات في القانون فيما يتعلق باختيار المرأة لزوجها وحقها في طلب الطلاق؛ وإذا كانت المرأة التي أبرمت زواج المسيار، حيث لا يعيش الزوج والزوجة معا، تستطيع أن تطلق زوجها؛ وما هو موقف الحكومة من تعدد الزوجات؛ وإذا كان من الصحيح أن الآباء يُمنَحون عادة حضانة أطفالهم بعد الطلاق؛ وإذا كان يتم تقسيم ممتلكات الأسرة بصورة متساوية بين المطلقين. وأعربت أيضا عن قلقها بشأن البيان الوارد في ردود الحكومة على قائمة

القضايا ومفاده أنه ليس هناك حد أدنى لسنّ الزواج، وهو وضع ينتهك أحكام كل من الاتفاقية واتفاقية حقوق الطفل.

٧٠ - **السيدة بيلميهوب – زرداني**: قالت إنها تود أيضا أن تعرف إذا كانت للمرأة الحرية في الزواج واختيار زوجها؛ وإن موافقة ولي أمرها على حد علمها أمر ضروري. وربما يكون من المفيد أيضا معرفة إذا كان يتم تسجيل الزواج في السجل المدني؛ وإذا كان عقد الزواج وثيقة قياسية أو إذا كان يتم التفاوض على عقد منفصل بالنسبة لكل زواج؛ وإذا كان يتم منح حضانة الأطفال إلى المرأة المطلقة وإذا كان الأمر كذلك، فهل يحق لها الحصول على نفقة للأطفال من زوجها السابق؛ وإذا كان من القانوني أن تتنازل المرأة عن كل حقوقها في حالة الطلاق؛ وإذا كانت المرأة المطلقة تفقد حضانة أطفالها إذا تزوجت مرة ثانية؛ وإذا كانت الأرملة تستطيع أن تكون وصية على أطفالها القصر؛ وإذا كان القانون يحظر فعلا على النساء قيادة السيارات؛ وإذا كان الأمر كذلك فما هي وجوه تبرير هذا الحظر.

٧١ - **السيدة تان**: طلبت إحصاءات عن معدل حالات الطلاق التي يقال إنها تصل إلى ٢٥ في المائة، وعن عدد حالات الطلاق التي يطلبها كل من النساء والرجال على التوالي؛ وتود أن تعرف أيضا إذا كانت قد أجريت أية دراسات لمعرفة أكثر الأسباب شيوعا للطلاق.

٧٢ - وتساءلت إذا كانت المرأة تعرف حقوقها بموجب القانون، وإذا كانت المعونة القانونية المجانية متاحة للمرأة التي ترغب في أن ترفع قضية أمام محاكم الأحوال الشخصية.

٧٣ - وقالت إن المرأة السعودية التي تتزوج من رجل من بلد آخر لا تتمتع، على ما يبدو، بنفس الحقوق التي تتمتع بها المرأة الأجنبية التي تتزوج من رجل سعودي؛ وقد نما إلى علمها أنه في حالة الطلاق، يجب على المرأة الأجنبية أن تغادر البلد ما لم يذكيها زوجها السابق. وأضافت أن هناك دراسة أظهرت أن تعدد الزوجات هو السبب الرئيسي للطلاق؛ وربما يكون من المفيد معرفة إذا كان لكل زوجات الزوج الذي لديه زوجات متعددة نفس الحقوق؛ وإذا كان القانون المحلي بخلاف الشريعة يتضمن أية أحكام تتصل بتعدد الزوجات، وإذا كانت هناك أية خطط لإعادة النظر في القوانين القائمة بهدف إلغاء هذه الممارسة بصورة تدريجية.

٧٤ - **د. العصيمي** (المملكة العربية السعودية): أوضحت أنه بموجب القانون الإسلامي، للمرأة الحق في كل من اختيار زوجها وطلب الطلاق. ويتم منح المطلقة ملكية بيتها، وإذا كان قد تم منحها حضانة أطفالها فإنه يحق لها في هذه الحالة الحصول على نفقة للأطفال؛ غير أنه إذا تزوجت مرة ثانية، فيتم نقل الحضانة إلى الأب أو إلى أحد الأقارب الذكور الآخرين. ويتم تسجيل عقود الزواج في محاكم الأحوال الشخصية. وبسبب الأعداد المتزايدة للشباب الذين يدرسون في الجامعات فإن متوسط سن الزواج قد ارتفع؛ وفي الوقت الراهن، هذا السن هو ٢١ بالنسبة للمرأة و ٢٤ بالنسبة للرجل. ويتعين الخضوع لفحص طبي كشرط للزواج، وإذا تبين للطبيب أن عمر الفتاة أو الفتى يمثل عقبة، فلا يمكن أن يتم الزواج.

٧٥ - **السيد الحدلق** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية تطبق تعاليم الإسلام، الذي يسمح بتعدد الزوجات، ولكن بشروط قاسية: فيستطيع الزوج أن يتزوج أربع نساء، ولكن لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا إذا شعر بأنه قادر على إعالتهن ومعاملاتهن بالتساوي. وكما يعرف الجميع، لبعض الرجال غرائز لا تستطيع الزوجة تلبيتها؛ ويجب أن يستطيعوا أن يكون لهم زوجات إضافية لكيلا يندفعوا إلى تلبية احتياجاتهم خارج الزواج، وهو أمر محظور في القانون الإسلامي. وهناك رجال آخرون يرغبون في أن يكون لهم أطفال وهم متزوجون من نساء مصابات بالعقم. كما أن تعدد الزوجات يمثل حلا في بعض الأحيان

عندما يموت كثير من الرجال في الحروب؛ إذ يسمح تعدد الزوجات للمرأة التي قد تظل بدون زواج بأن يكون لها مركز الزوجة في المجتمع وأن تجد من يعيلها ماليا. وإن كثيرا من العلماء في الغرب قد أكدوا صحة الشريعة الإسلامية في هذه المسائل.

٧٦ - **السيد الحسين** (المملكة العربية السعودية): قال إن هناك تفسيرات محتملة كثيرة للشريعة. ويعلق الإسلام أهمية كبيرة على الأسرة. ولا يشجع القرآن تعدد الزوجات، ولا يسمح به إلا ضمن شروط ذكرها المتحدث السابق؛ فالرجل الذي لا يستطيع أن يكون عادلا لكثير من الزوجات لا يستطيع إلا أن يتزوج من امرأة واحدة. وقد ذكر القرآن أن الله خلق كلا من الرجل والمرأة ويود أن تكون العلاقات بينهما على أساس الحب. غير أنه في بعض الظروف، قد تفضل المرأة أن تدخل في زواج تتعدد فيه الزوجات بدلا من أن تبقى وحدها. وينبغي أن يوضع أيضا في الاعتبار أن مجتمع المملكة العربية السعودية ينحدر من مجتمع بدوي، وأن لكل قبيلة عاداتها.

٧٧ - وأضاف أن المرأة في كل ثقافة تواجه بعض الظروف غير المقبولة، وفي بعض المجتمعات، ليس للمرأة أي قيمة أو تعتبر مجرد سلعة. وقبل دخول الإسلام، كان يتم قتل الرضع من البنات في العالم العربي؛ ورد الإسلام للمرأة كرامتها. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع الديانات للتفسير. وفي المملكة العربية السعودية، يتم ترك مسألة التعبد إلى الفرد، وتحترم العدالة حقوق النساء، اللاتي يستطعن رفع قضاياهن أمام المحاكم أو أمام لجنة حقوق الإنسان.

٧٨ - وفي بدايات الإسلام، كانت النساء يركبن الحمير والجمال؛ أما مسألة حقهن في قيادة السيارات فهو غير مطروق في الشريعة أو القانون المدني، بل في العقليات التقليدية التي تؤثر على صانعي القرارات. وما زالت المملكة العربية السعودية، من وجوه عديدة، مجتمعا قبليا، غير منفتح إلى حد كبير لفكرة التنقل. وعندما تتغير هذه المواقف، وسوف تتغير عن قريب، ستستطيع النساء قيادة السيارات. والواقع أن كثيرا من الناس أدركوا أنه من الأسلم أن تقود المرأة السيارة بنفسها بدلا من أن يقودها سائقون غير مؤهلين. وأشار إلى أنه عندما تم البدء في تعليم الفتيات كانت هناك معارضة كبيرة لهذا الأمر. وتحتاج الحكومة إلى دراسة المسألة ومعالجتها بهدوء بحيث لا يعتقد الشعب أن سيادة البلد مهددة.

٧٩ - **د. العصيمي** (المملكة العربية السعودية): قالت إن المرسوم الملكي الذي ينص على أنه لا يمكن إصدار بطاقة هوية إلى المرأة بدون موافقة ولي أمرها قد تم إلغاؤه بمرسوم جديد؛ ولم تعد هذه الموافقة ضرورية.

٨٠ - **السيد الحسين** (المملكة العربية السعودية): أضاف أن المرأة في المناطق الريفية التي تحتاج إلى قيادة السيارة يسمح لها بأن تفعل ذلك؛ ولا يمنع القانون النساء من قيادة السيارات إلا في المدن لأن السلطات مهتمة بسلامة النساء اللاتي يقدن سياراتهن.

٨١ - وقال إنه يود أن يشدد على أن المملكة العربية السعودية تحترم المرأة وتدافع عن حقوقها وأن القانون الإسلامي يعزز مبادئ حقوق الإنسان. والمسلمون يتعاملون فيما بينهم بصدق لأنهم يؤمنون بأن الله سوف يحاكم الجميع. وإن مفهوم حقوق الإنسان مفهوم جديد في مجتمعه، ولكن حكومته ملتزمة بالدفاع عن الحقوق جميعها المكرسة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، باستثناء تلك الحالات التي تحفظت فيها عند انضمامها إليها، كما هو الحال بالنسبة للزواج بين المثلين. وإن المسائل التي أثارتها اللجنة سوف تعالج في التقرير القادم.

٨٢ - **الرئيسية:** أعربت للوفد عن شكرها على الحوار الصريح والبناء الذي أجراه. وشجعت الحكومة على استخدام الاتفاقية كمرجع في إعادة النظر في القوانين القائمة واعتماد قوانين جديدة واستعراض التحفظات العامة التي قدمتها عند انضمامها إلى الاتفاقية.

٨٣ - وأضافت أن كثيرا من الخبراء أثاروا مسائل تتصل بالولاية، ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن هذه الممارسات يمكن أن تؤثر على تمتع المرأة بحقوقها، كما أنه من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك جعل القانون المحلي يتمشى تماما مع أحكام الاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.